



نحو صياغة جديدة لدور الدولة في الاقتصاد الوطنى فى ظل الأزمة المالية العالمية التوصيات

ناقش المؤتمر أسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية وخلص المؤتمر إلى أن من بين الأسباب الرئيسية لتلك الأزمة التوسع فى الاقتصاد المالى غير المتوازن مع الاقتصاد الحقيقى، بالإضافة إلى ضعف آليات الحوكمة بما فى ذلك آليات الرقابة والمراجعة بالإضافة إلى ضعف الدور الرقابى للدولة على المؤسسات المالية وبناءً على تلك الأسباب يوصى المؤتمر بما يلى:

١. ضرورة تفعيل دور الدولة فى مجال إدارة الاقتصاد الوطنى من خلال تبني سياسات تستهدف التركيز على زيادة الإنتاج الحقيقى ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ تلك السياسات لما لذلك من آثار إيجابية على خلق فرص العمل الجديدة وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى وزيادة الحصيلة الضريبية.
٢. ضرورة قيام الدولة بإعادة النظر فى هيكل وطبيعة السياسة التجارية بما يضمن زيادة التبادل مع دول الاقتصاديات الناهضة وبما يحمى السوق المحلى من مخاطر الاغراق التجارى وتهديد الأنشطة الاقتصادية الوطنية. ويؤكد المؤتمر على ضرورة ترشيد الواردات من السلع الاستهلاكية لتخفيف العجز فى الميزان التجارى.
٣. ضرورة استمرار الدولة فى سياسة تحفيز وتنشيط النشاط الاقتصادى للحد من الآثار السلبية للأزمة وذلك من خلال تأجيل تطبيق الضريبة العقارية حتى تظهر بوادر حقيقية لتعافى الاقتصاد المصرى. ويؤكد المؤتمر على أن تطبيق الضريبة العقارية فى الوقت الراهن سوف يكون له آثار عكسية على سرعة تجاوز الأزمة.

٤. يتعين ضرورة وجود استراتيجية محددة بشأن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص، ويؤكد المؤتمر على أهمية تطوير القطاع العام وزيادة قدرته التنافسية إلى جانب القطاع الخاص.
٥. يرى المؤتمر أن تحليل أسباب الأزمة يعتبر فرصة جوهريه لتفعيل دور الدولة فى والنشاط الاقتصادى وذلك من خلال تشكيل لجنة دائمة من ذوى الاختصاص من الأكاديميين ورجال الأعمال لوضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى والقطاع الخدمى مع ضرورة وضع جداول زمنية وآليات لضمان التنفيذ. ويؤكد المؤتمر ضرورة التركيز فى هذه الخطط على تشجيع المشروعات كثيفة العمالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يؤكد أيضاً على ضرورة الاستفادة من الأساليب الإسلامية فى التمويل.
٦. يوصى المؤتمر بضرورة مراعاة البعد الاجتماعى عند وضع السياسات والبرامج الاقتصادية وتحديد المسئولية الاجتماعية للشركات ورجال الأعمال بصورة محددة بما يضمن محاربة الفقر والحد من التفاوت الكبير فى توزيع الدخل.
٧. يوصى المؤتمر بضرورة تحقيق الرقابة على دخول وخروج الأموال الساخنة إلى الاقتصاد المصرى، ويؤكد المؤتمر فى هذا الصدد على ضرورة الإسراع بإصدار قانون يخضع الأموال الداخلة لضريبة رأسمالية، إذا لم توجه هذه الأموال إلى استثمارات حقيقية مع الاسترشاد فى ذلك بالتجربة البرازيلية.
٨. خلص المؤتمر إلى ضرورة الوصول إلى سياسات وطنية محلية تأخذ فى الاعتبار الواقع المحلى وتحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة غير المنضبطة.
٩. يوصى المؤتمر بضرورة وضع سياسة زراعية وطنية تستهدف تحقيق الإكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية وتطوير وتحديث الزراعة المصرية والعمل على زيادة قدرتها التنافسية، ويؤكد المؤتمر أن السياسة الزراعية لا يمكن أن تكون انعكاساً لفكرة العولمة وتحرير التجارة، حيث أن الدول الغنية مازالت تدعم

منتجاتها الزراعية، وترفض تحرير تجارة المنتجات الزراعية بصورة كاملة. إن استمرار اعتماد السياسة الزراعية على قضية تحرير الأسواق يعنى قيام المستهلك المصرى بدعم المزارع الخارجى والحد من القدرة التنافسية للزراعة المصرية، ويؤدى ذلك إلى تدمير الزراعة المصرية وخروج المزارع المصرى من مجال الإنتاج فى الأجل القصير والطويل، ويترتب على ذلك الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى والحد من مساهمة الزراعة المصرية فى الناتج المحلى المصرى.

١٠. يوصى المؤتمر بضرورة استمرار سياسة التحفيز الاقتصادى للصادرات المصرية، طالما أن الأزمة الاقتصادية مازالت مستمرة، ويرى المؤتمر أن عملية التحفيز الاقتصادى للقطاعات التصديرية ينبغى أن ترتبط بوجود واستمرار الأزمة، وذلك حتى تحافظ الصادرات المصرية على قدرتها التنافسية، وحتى لا تفقد ما كسبته من أسواق. أن دعم الصادرات المصرية يترتب عليه دعم الانتاج الحقيقى وزيادة فرص العمل ويحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

١١. يرى المؤتمر أن موضوع دعم الزراعة المصرية والاستمرار فى سياسة التحفيز الاقتصادى للصادرات المصرية يرتبط بضرورة تنظيم التجارة الداخلية فى مصر، حيث يحقق ذلك وجود أسواق منتظمة ومنضبطة للمنتجات الزراعية والصناعية، ويؤكد المؤتمر فى هذا الصدد، على ضرورة توفير تلك الأسواق بجوار المدن الكبرى والقرى وتنظيمها، حيث يؤدى ذلك إلى حل مشكلة التسويق بالنسبة للمنتجين وترشيد الهامش بين التكلفة وسعر البيع مما يترتب عليه تخفيض الأسعار. ويرتبط موضوع تنظيم التجارة الداخلية بدعم الصناعات والزراعات الصغيرة والمتوسطة، وتأكيد دورها فى تحقيق النمو الاقتصادى حيث يتم توفير الأسواق المناسبة لها لتسويق منتجاتها ببسر وسهولة.

١٢. ناقش المؤتمر موضوع ضعف تطبيق آليات الحوكمة ودورها في زيادة حدة المشكلة المالية العالمية، ويوصى المؤتمر في هذا الصدد بضرورة وضع الآليات المناسبة لتفعيل آليات الحوكمة بصفة مستمرة ووضع الجزاءات الخاصة بعدم الالتزام على أن تتضمن آليات الحوكمة مراعاة مصالح كافة الأطراف المرتبطة بأعمال المشروعات المختلفة.

١٣. تناول المؤتمر أوجه القصور في أداء وظيفة الرقابة الداخلية ومزاولة مهنة المراجعة على المستوى الجزئي وعلاقتها بالأزمة المالية على المستوى الكلى وفى هذا الصدد يوصى المؤتمر بما يلي:

- أ. ضرورة إعادة تنظيم مهنة المراجعة في مصر وسرعة إصدار القانون المنظم للمهنة لما لذلك من أهمية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية في مصر.
- ب. ضرورة وضع آليات للتفتيش والرقابة على أعمال مراجعة الحسابات وبصفة خاصة إنشاء مجلس أعلى للرقابة على جودة أعمال المراجعة.
- ج. ضرورة وضع آلية دائمة لإصدار وتحديث معايير المحاسبة والمراجعة الواجبة التطبيق على كل من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص وضرورة وضع الآليات التي تتضمن الالتزام بهذه المعايير، وتحديد الجزاءات الخاصة بعدم الالتزام.

١٤. يتضمن أن تتعامل الدولة مع الخدمات التي يقدمها القطاع المالى على أنها خدمات عامة وما يترتب على ذلك من ضرورة وضع الضوابط لذ تتمشى مع طبيعتها.

١٥. ناقش المؤتمر الأزمة المالية التي تتعرض لها شركة دبي العالمية وتناول آثارها على الاقتصاد المصرى ويوصى المؤتمر في هذا الصدد بضرورة استمرار دراسة ومتابعة هذه الأزمة ومتابعة آثارها المحلية والعالمية، وخلص المؤتمر فى هذا الصدد إلى أن تلك الأزمة ترجع إلى المغالاة والتركيز على الاستثمارات العقارية ذات التكاليف المرتفعة والتي يعتمد الطلب فيها أساساً على الأجانب،

وتمويل هذه الاستثمارات العقارية عن طريق القروض المحلية والأجنبية بصورة كبيرة دون مراعاة العلاقات المالية السليمة بين الموارد الذاتية والقروض في التمويل، الأمر الذي ترتب عليه وجود فجوة تمويلية بين الموارد الذاتية والقروض نتيجة انخفاض أسعار العقارات الناتج عن الأزمة المالية العالمية. ويثق المؤتمر في قدرة إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على تخطي هذه الأزمة والمحافظة على نموذج دبي في التنمية بعد ترشيده بما يضمن له الاستمرار ومقابلة الأزمات المالية. إن تنويع الاستثمارات، وحتى في داخل القطاع العقاري وإتباع القواعد المالية السليمة في التمويل وعدم المغالاة في استخدام القروض والاعتماد على الاقتصاد الورقي تعتبر بمثابة عوامل حاکمة في سبيل التغلب على هذه الأزمة.

١٦. يوصى المؤتمر بضرورة متابعة تأثير أزمة دبي المالية على الاقتصاد المصري، ويثق المؤتمر في محدودية تأثير تلك الأزمة على الاستثمارات الإماراتية في مصر حيث أن تلك الاستثمارات منتظمة ومدروسة ويتوافر لها المناخ والدعم المصري المطلوب. ويؤكد المؤتمر على ضرورة استمرار دعم الحكومة المصرية لهذه الاستثمارات، كما يطالب المؤتمر المستثمرين الإماراتيين بضرورة تنويع استثماراتهم العقارية في مصر وعدم التركيز على الاستثمارات العقارية الفاخرة حتى يمكن توسيع سوق تلك الاستثمارات، والمساهمة في حل مشكلة الإسكان في مصر.